البعد الأمني في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة

د. محمد حسون*

الملخص

إن قضية الأمن الروسي مسألة شديدة الأهمية في الفكر القومي الروسي، وتحظى الجمهوريات الإسلامية المستقلة باهتمام السياسة الروسية؛ لأنّها تمثل أهمية جيوبوليتيكية لروسيا، ناهيك عن الإرث الطويل الذي ربطها بالاتحاد السوفيتي.

تطرّق البحث إلى محددات السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة المتمثلة في احتواء النفوذ الأمريكي والغربي، وتطويقه، ومواجهة التهديدات الإسلامية المتطرفة في منطقة آسية الوسطى؛ ومنع الإتجار بالمخدرات ومكافحتها، فضلاً عن الإفادة من ثروات المنطقة في إعادة الاقتصاد الروسي إلى سابق عهده.

تناول البحث بالتحليل الآليات والوسائل التي اتبعتها روسيا لتحقيق أهداف سياستها كالوجود العسكري المباشر؛ وعقد الاتفاقيات الثنائية وترتيبات الأمن الجماعي؛ وتوصّل البحث إلى أن بعض هذه الوسائل قد نجحت فعلاً في تحقيق أهداف السياسة الروسية في حين لم يحقق بعضها الآخر النجاح المتوقع بسبب التنافس الدولي الشديد على النفوذ في منطقة آسية الوسطى من جهة، والتحفظ الذي أبدته الجمهوريات الإسلامية المستقلة إزاء السياسة الروسية التي رأت فيها هذه الجمهوريات محاولة لإعادتها إلى الدوران في الفلك الروسي من جهة أخرى الذي كان في أثناء وجود الاتحاد السوفيتي.

*أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

مخطط البحث

المبحث الأول: التعريف بالدراسات الأمنية، والأمن القومي الروسي.

المطلب الأول: التمييز بين الأمن القومي، والأمن الإقليمي.

أولاً: الأمن القومي:

ثانياً: الأمن الإقليمي:

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي الروسي، والتعريف بالعقيدة العسكرية الروسية:

أولاً: العقيدة العسكرية الروسية في المدة الأولى (عقد التسعينيات):

ثانياً: وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية في بداية القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسية الوسطى بالنسبة إلى روسيا.

المبحث الثاني: الأهداف الأمنية للسياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية، وآليات تنفيذها.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

أولاً: التهديدات التقليدية.

1- الخلافات الحدودية.

2- التوزع العرقي والأقليات.

3- تجارة المخدرات.

ثانياً: التهديدات غير التقليدية:

1- الهجرة غير الشرعية، وتدفق اللاجئين.

2- صعود الإسلام السياسي.

3- التهديدات البيئية:

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية للسياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية.

أولاً: تطويق النفوذ الأمريكي والغربي:

ثانياً: احتواء العنف والحركات الإسلامية الأصولية.

ثالثاً: حماية الأقليات الروسية القاطنة في الجمهوريات الإسلامية.

رابعاً: منع قيام دولة كبرى، أو وحدة إقليمية على الحدود الجنوبية لروسيا.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية.

أولاً: الوجود العسكري المباشر في الجمهوريات الإسلامية.

ثانياً: الاتفاقيات وترتيبات الأمن الجماعي.

خاتمة ونتائج

المقدمة:

يكتسب الجانب الأمني أهمية بالغة في رسم السياسات الخارجية للدول، إذْ يعدُّ تحقيق الأمن القومي من أولويات السياسة الخارجية لها، وهذه هي الحال بالنسبة إلى روسيا الاتحادية إذ تسعى من خلال سياستها تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي (السابق) إلى القضاء على المصادر الفعلية والمحتملة المهددة لأمنها القومي جميعها.

إن قضية الأمن الروسي مسألة شديدة الأهمية في الفكر القومي الروسي. ففي شباط من عام 2007 أَعْلَنَ نائب رئيس الحكومة الروسية وزير الدفاع سيرغي إيفانوف أنه يجب على القوات الروسية أن تكون مدربة ومستعدة لحرب المستقبل، لأن الأوضاع في العالم تتغير بصورة جذرية، والأخطار التي تواجه روسيا تتغير أيضاً.

وتحظى الجمهوريات الإسلامية المستقلة (كازخستان، تركمانستان، طاجاكستان، أوزبكستان، قرغيزستان، أذربيجان) باهتمام السياسة الروسية لأنها تمثل أهمية جيوبوليتيكة لروسيا، ناهيك عن الإرث التاريخي الطويل الذي ربطها بالاتحاد السوفيتي.

أهمية البحث:

للبحث أهميّة علميّة وأخرى عمليّة، فهو من الناحية العلميّة يطمح أن يُقدِّم مادّة علميّة تُسهم في إغناء المكتبة العربية، ولاسيَّما أنها تفتقر إلى البحوث الموضوعية التي تناولت السياسة الروسية وعلى وجه الخصوص الأمنية منها.

ومن الناحية العمليّة تناول البحث السياسة الأمنية والعسكرية الروسية تجاه الجمهورية الإسلامية المستقلة، إذْ تشكل الاضطرابات – أياً كان نوعها – في هذه الدول خطراً يهدد الأمن الروسي، في ظل تنافس دولي شديد على مناطق النفوذ في هذه الدول.

إشكالية البحث:

تحاول روسيا استعادة دورها على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومن الممكن حسب الرؤية الروسية استعادة هذا الدور وتدعيمه من خلال الحفاظ على الأمن القومي الروسي، والقضاء على تهديداته في المجال السوفيتي السابق عموماً، والجمهوريات الإسلامية المستقلة خصوصاً.

وعليه طَرَحَ السؤال الإشكالي الآتي:

ما السياسة الأمنية والعسكرية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الإشكالي الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما محددات الأمن الروسي؟
2- ما التهديدات الأمنية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة؟
3- ما وسائل تنفيذ السياسة الأمنية والعسكرية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة؟ وما آليات تطبيقها؟

هدف البحث:

أصبح لروسيا مكاناً محتسباً في العالم، ومن الضروري لها أن تحتوي ما يهدد أمنها الداخلي والخارجي وتقضي عليه، وتعزز دورها العالمي كونها دولة خارج نطاق التهديد.

وفي هذا السياق هَدَفَ البحث إلى دراسة السياسة الأمنية والعسكرية الروسية، واستخلاص محدداتها، وآليات تنفيذها تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

فرضيّات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث يمكن طرح الفرضية الأساسية الآتية:

تتوقف السياسة الأمنية والعسكرية الروسية اتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة على كثرة التهديدات ونوعيتها.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- إن عدم استقرار الجمهوريات الإسلامية المستقلة يؤثر سلباً في الأمن الروسي؛ ممَّا يفرض ضرورة انتهاج سياسة أمنية وعسكرية لتطويق هذا التهديد.
2- كلما ازدادت علاقات روسيا مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة عمقاً وتشعباً قَلَّ التهديد الذي تخشاه روسيا.

متغيرات البحث:

في سياق السياسة الأمنية والعسكرية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، نجد المتغيرين الآتيين:

1- متغير مستقل: وهو واقع الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

2- متغير تابـــع: وهو السياسة الأمنية والعسكرية الروسية الناجمة عن التهديدات والتحديات التي تظهر بموجب الواقع الذي تعاني منه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

منهجيّة البحث:

مع الاعتراف المتزايد بأنْ ليس هناك منهجاً واحداً يستطيع تفسير ظواهر السياسة الدولية التي تتميّز بالتنوّع والتعقيد، اِعْتُمِدَ أكثر من منهج، وبشكل أساسي منهج صنع القرار واتخاذه، ومنهج المصلحة الوطنية.

منهج صنع القرار واتخاذه: وهو المنهج الذي ينصب على دراسة القرار السياسي ومختلف المتغيرات الداخلية والخارجية التي أسهمت في بلورته.

منهج المصلحة الوطنية: المنهج الذي يرى أن الدول تتحرّك في سلوكها الخارجي بدافع المصالح الوطنية في حين تحدّد هذه المصالح بطريقة بدائية تجريبية، وفي هذا السياق ستجعل الدول لمصالحها الوطنية محتوى غير ثابت، وهذا بدوره يعتمد على فهم صنّاع القرار في هذه الدولة، أو تلك للمصلحة الوطنية للدولة.

المبحث الأول: التعريف بالدراسات الأمنية والأمن القومي الروسي:

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية بوصفه يشكل محور بحث أساسياً في كتابات دارسي العلاقات الدولية واهتماماتهم. فعلى المستوى العلمي تتجلى أهميته من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في العلاقات الدولية، فضلاً عن كونه نقطة ارتكاز في تفسير التحولات الدولية المتعاقبة. فالأمن هو إحدى تركيبات السياسة الدولية وعملياتها التي تشكل محوراً مهماً في العلاقات الدولية.

أمَّا على المستوى العملي فتظهر هذه الأهمية في إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخلياً وخارجياً، وانعكاس ذلك على صياغة منظومتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استناداً إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية، وارتباطاً بتموضعها في النظام الدولي.

مع ذلك بقي مفهوم الأمن مفتقراً إلى ضبط معرفي وإجماع اصطلاحي، فليس هناك معنى ثابتاً مع أنَّ الدراسات المختصة في هذا المجال متعددة. إذْ يطرح مفهوم الأمن من وجهة نظر مصلحية دون وجود أرضية مشتركة توافقية على هذا المفهوم.

المطلب الأول: التمييز بين الأمن القومي والأمن الإقليمي:

عند البحث في مفهوم الأمن بوصفه إحدى أهم ركائز الدراسات في العلاقات الدولية، فإنَّ من الضروري التمييز بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإقليمي، بهدف رصد إمكانية تحليل مستويات السياسة الخارجية للدول.

أولاً: الأمن القومي:

عُقدت اتفاقية ويستفاليا في عام 1648، وجعلت من الدول الوطنية وحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية كونها المكون الفاعل في النظام الدولي، إذ لم يكن فهم حركية العلاقات الدولية وديناميكيتها بمنأى عن الدولة الوطنية مع التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول. ولذلك كان لزاماً أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة، أو على أقصى تقدير من حدود تماسكها المباشر مع الوحدات الأخرى (الدول)، فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصوغ التوجه الوطني والقومي للدول، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي.

يُعرَّف الأمن القومي تقليدياً بأنّه الحماية من الهجوم الخارجي، ومن ثَمَّ فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها. والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية، فحماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية يقضي على مصادر التهديد الخارجي، ويضمن استمرار تحقيق تلك المصالح. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوافر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[1]

ويوضح باري بوزان عدة أسباب لاتخاذ مفهوم الأمن القومي هذا المنحى إذْ إنَّ:

آ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، إذْ انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي إنّه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

[1]- ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق، ووزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص24.

ب– التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، ولاسيَّما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، إذْ يُنظر إلى الأمن على أنه مشتق من القوة، وأنه أداة لتعظيمها.

ج– ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية، وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د– غلبة الدراسات الاستراتيجية في مجال الأمن القومي، واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتعميقه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم؛ ممَّا أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ– دور رجال السياسة في تعميق غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم في الصراع الخارجي[2].

ومع أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، إلاّ أنّها تعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. وفي هذا السياق ظهرت تعريفات أوسع للأمن القومي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، فضلاً عن البعد العسكري. فقد عرّف أرنولد ولفرز الأمن القومي بأنه: (بمعناه الموضوعي يقيس مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم) [3].

ويعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه: " ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".[4] ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني: "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء" [5].

أمّا روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة" [6].

2- Barry Buzan, People, states and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983), PP 6-10.
3- Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on lntenational Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962) P.150.
4 - Frank Trager and Philip Kronenberg (eds), National Security and American Society (Kansas:Kansas University Press, 1973) p35-36.
5- Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London-Wild Field and Nicholson 1969),p46.
6- McNamara,The Essence of Security (New York:Harper Press. 1966) p149 .

وعموماً ركزت التعريفات الجديدة للأمن القومي على تقديم رؤية شاملة متعددة الأبعاد للمفهوم، وذلك من خلال التركيز على خمسة أبعاد رئيسية للمفهوم، وهي الأبعاد العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية [7].

وقد أطلقت عدة مسميات على ذلك الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى توسيع مفهوم الأمن القومي، ومن بينها: المدرسة المجتمعية، والاتجاه الشمولي (الكلي) في التحليل والمدرسة الحديثة، والمدرسة الإجرائية، وتحليل النسق، والمدرسة التنموية.

ومن بين التعريفات التي تأخذ بالاتجاه الكلي أو التكاملي في تعريف الأمن القومي في الأدبيات العربية تعريف د. علي الدين هلال الذي يرى أن "الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة، أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية التي تتمثل في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.[8]

ثانياً – الأمن الإقليمي:

ويُعرَّف الأمن الإقليمي بأنّه: "مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم[9]. وهو في هذا السياق يتداخل مع الأمن القومي من ناحية تأمين كيان الدولة ضد الأخطار جميعها التي تواجهها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكنه يختلف عنه من ناحية الجغرافية، ففي حين يطمح الأمن القومي لتأمين كيان الدولة، يطمح الأمن الإقليمي لتأمين كيانات مجموعة من الدول التي فرضت عليها الجغرافية جواراً إقليمياً، إذ إنَّ الحدود السياسية التي تفصل الدول عن بعضها ستكون مجرد بوابات لتهديد الأمن في هذه الدول إذا لم يتم التعاون بينها لتحقيق الأمن المتبادل.

ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح هذه المجموعة وغاياتها وأهدافها، أو تماثلت

---

7 - Benjamin Miller. The Concept of Security: Should it be Redefined‹‹? The journal of Strategic Studies Vol, 24. No 2, June 2001, pp.19-21.

8 – د. علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي دراسة في الأصول" ، مجلة شؤون عربية، العدد 35، يناير 1984 ، ص 12.

9– ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، لبنان: دار النهضة العربية، ط 2008 ، 1، ص123.

التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من: توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة [10].

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تؤدي دوراً مهماً في تحليل الظاهرة الأمنية إقليمياً، فهي تعكس طبيعة التكتل الموجود على مستوى كل نظام إقليمي ما يسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين. فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم[11].

إن الأمن القومي الروسي وفق التعريفات السابقة يتلخص في إمكانية حماية الاتحاد الروسي مما يتهدده من أخطار داخلية وخارجية، وعلى المستويات جميعها ويتسع هذا المفهوم ليشمل تحقيق المن والاستقرار على المستوى الإقليمي، وفي هذا السياق تندرج أهمية الجمهوريات الإسلامية في وسط آسية بالنسبة إلى الأمن القومي الروسي؛ ممَّا يحتّم ضرورة البحث في محددات الأمن القومي الروسي.

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي الروسي، والتعريف بالعقيدة العسكرية الروسية:

انعكس الوضع الداخلي في روسيا على علاقاتها بالخارج، إذ انحصرت أهداف السياسة الروسية في محاولة استعادة المكانة التي كان يتبوّوها الاتحاد السوفيتي سابقاً في مرحلة الحرب الباردة مع إحداث بعض التغيرات الجوهرية في هذا التطلع، بحيث يتفق (الوضع الداخلي) مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق، فمنذ عام 1992، أعربت موسكو عن حقها الحصري في حماية الأصول العرقية الروسية أينما كانت، وكانت هذه إشارة صريحة إلى الشعوب الكبرى روسية العرق التي وجدت نفسها فجأة، وبشكل غير متوقع تعيش خارج إطار الاتحاد السوفييتي كأقليات داخل البلدان السوفيتية السابقة المجاورة المستقلة حديثاً[12]. وقد اعتمدت روسيا عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها، ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي هذه الدوائر كلّها كان الهدف الأساسي وتحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد [13]. ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وَضِعَتْ مجموعة من الهداف لم يطرأ الكثير من التعديل عليها لاحقاً:

10– البروفسور خليل حسين، نظام الأمن القومي في القانون الدولي. تاريخ 2017/2/28 . http // drkhalihussein. Blogspot. Nl /2009/01/blog-post1982..html

11- Barry buuzan and Ole Wearver; Region and powers the structure of international security, New york, cambridge university.2003,p40.

12-olga Oliker, Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Olesya Tkacheva, and Scott Boston, "Russian Foreign Policy in Historical and Current Context", The RAND Corporation, PE- 144-A(2015), PP5.

13– نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131 (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني 19987)، ص 267.

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، وتأكيد ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، يجب اتباع خطة استراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.
2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، ولا سيَّما الهند وإيران والصين.
3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي على كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
4- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون، وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.
5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي سابقاً.
6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية إلى عدم الاستقرار بآسية الوسطى.
7- تعزيز الديمقراطية في روسيا. [14]

ويمكن تلخيص محددات الأمن القومي الروسي في قدرة روسيا على مواجهة أي تهديد على أي مستوى كان، فمن جهة ترى روسيا أن أمنها يتجلى في الدفاع عن الأراضي الروسية وحماية حدودها، ومن جهة أخرى تراه يتبلور في الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية وفق الأسلوب الذي يضمن ذلك.

وفي هذا السياق تظهر ضرورة تعزيز القوة العسكرية الروسية، وأهمية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الداخلي والإقليمي والعالمي، بما يضمن تحقيق مصالحها الوطنية والقومية.

أولاً: العقيدة العسكرية الروسية في المدة الأولى (عقد التسعينيات):

يُنظر إلى العقيدة العسكرية على أنها: مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء القوات المسلحة واستخدامها في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية [15].

وتُعدّ وثيقة الأمن القومي الصادرة في عام 1993 تجسيداً حياً للتغيير الذي حصل في أحكام العقيدة العسكرية الروسية سواء في جانبها السياسي والعسكري، ففي الجانب السياسي لم تعد تربط بين

14- د. عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد 35 (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، 2008) ، ص.ص 162-163.

15 -Paul Latawsi.Latawsi, The lnherent Tensions in military doctrine. Royal military Academy sandhurst, Sandhurst Occasional Papers No 5. Camberley. 2011 p 5-6

أمن روسيا ومصالحها بأمن المنظومة الاشتراكية ومصالحها بل اتخذت قضية الأمن والمصالح طابعاً قومياً خالصاً، كما لم تعد الولايات المتحدة وحلف الناتو أعداء فعليين للأمن القومي الروسي، وإن كان ينظر بقلقٍ إلى مشروع الناتو بالتوسع نحو الشرق، بيد أنه شدد في الوقت نفسه على المخاطر والتهديدات المحلية والإقليمية للأمن الروسي التي مصادرها حركات الانفصال الداخلية ونزعات بعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي للانتماء إلى المؤسسات الغربية كحلف الناتو والاتحاد الأوربي، واحتمالات تعرض رعايا روسيا ومصالحها للأضرار الناجمة من الاضطرابات والقلاقل التي تحصل بين هذه الدول. وفي ضوء هذه النظرة القومية والمصالح حددت العقيدة العسكرية أهداف روسيا بالآتي:

1- الدفاع عن أمن روسيا ضد احتمالات وصول الناتو إلى حدودها الدولية.
2- حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد.
3- مواجهة النزاعات القومية والانفصالية داخل الاتحاد الروسي.
4- الحفاظ على أمن منطقة الكومنولث المستقلة واستقرارها، ومنع التوجهات الاستقلالية عنها.
5- حماية الأقليات الروسية من الاضطرابات المتوقعة داخل منطقة الكومنولث.

أمَّا الجانب العسكري فلم تكن العقيدة العسكرية وفق وثيقة 1993 تمتلك رؤية واضحة عن طبيعة الحرب التي يمكن أن تخوضها روسيا في المستقبل، أو حتى كيفية الدفاع عن أمن روسيا ضد احتمالات توسع الناتو نحو الشرق، ووصوله إلى الحدود الروسية، مع أنَّ روسيا أشارت إلى أنها ستستخدم أسلحتها النووية ضد توسع الناتو.[16]

لكن رؤية العقيدة العسكرية الروسية كانت أكثر وضوحاً في رؤيتها لطبيعة الحرب الناجمة عن مستويات تهديد أقل من مستوى الناتو، إذ حددتها بـ:

1- الحروب المقبلة التي يمكن أن تدخلها روسيا هي حروب محلية وإقليمية مصدرها تمردات داخلية أو نزاعات استقلالية لدول الكومنولث، أو تعرض رعايا روسيا ومصالحها لأخطار ناجمة عن اضطرابات في دول الرابطة المستقلة.
2- إن طبيعة الحرب المقبلة ذات المستويات المحلية والإقليمية تتطلب من القوات الروسية سرعة الانتشار الاستراتيجي وتحركها سواء داخل الدولة أو خارج الحدود حيث الأزمات الناشئة في منطقة الكومنولث الروسي.

16- نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، العدد 56 (بغداد جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2008)، ص 23-24

3- الأخذ بمبدأ الاكتفاء العقلاني في بناء القوات المسلحة خاصة التقليدية منها، وهذا بدوره ألغى فكرة الحرب الشاملة المتبناة أيام الحقبة السوفيتية[17].

ثانياً: وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية في بداية القرن الحادي والعشرين:

استمر العمل في ضوء وثيقة العام 1993 حتى تولي فلاديمير بوتين إدارة الدولة عام 2000، إذْ تلخصت مرحلة رئاسة الأولى من عام 2000 إلى 2004 بكونها مرحلة بناء الدولة، وفي ضوء ذلك جاءت وثيقة الأمن القومي لعام 2000 لتجسد واقعية العقيدة العسكرية الروسية الجديدة المستمرة حتى الوقت الحالي، لأن إدارة الرئيس السابق ميدفيدف لم تُلغِها بل أكّدتها في وثيقة الأمن القومي الروسي لعام 2010.

إن أهم ما جاء في وثيقة الأمن القومي الروسي للعام 2000 هو امتلاك الجانب السياسي رؤية واضحة للتهديدات الفعلية والمحتملة لأمن الدولة ومصالحها، فحصر التهديدات في حلف الناتو ليس كشريك مقلق كما كان في حقبة التسعينيات؛ وذلك للأسباب الآتية:

1- قيام الناتو بعمليات عسكرية خارج إطار القانون الدولي، وموافقة مجلس الأمن أمر لا يمكن لروسيا أن توافق عليه؛ ليس لتجاهله مكانتها الدولية ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، بل لأن هذه العمليات جميعها جرت في مناطق لروسيا مصالح حيوية فيها. (كوسوفو 1999 ، العراق 2003).[18]

2- إن عملية توسيع الناتو أخذت تتجاوز الحدود المرسومة لها جيوبوليتكيا لتشمل المجال الحيوي الجديد لروسيا المتمثل بمنطقة الكومنولث عبر محاولات ضم أوكرانيا وجورجيا للناتو، وبعد نشر الحلف قواعده في الخليج وأفغانستان والعراق وجمهوريات آسية الوسطى، فضلاً عن قواعده في أوربا، سَتُطَوَّقُ روسيا وستخرج خارج لعبة الشطرنج الأوراسية التي أشار إليها زبيغنيو بريجنسكي[19].

3- قيام حلف الناتو بنشر منصات الدرع الصاروخي في بعض دول أوربا الشرقية التي انضمت إليه، الأمر الذي عدته روسيا تهديداً لأمنها القومي وإخلالاً بالتوازن الاستراتيجي النووي العالمي [20].

17- المرجع السابق، ص 25.
18-المرجع السابق، ص 28.
19- Sergiy Tolstov, Dimensions, opportunities and Benefits of Ukraine- NATO Relations: Impact of NATO Enlargement on Ukraine's foreign policy process, Institute of World economy and International Relations, National Academy of sciences of Ukraine, Ukraine, 28 June, 2001,pp.64-68

فضلاً عن الجانب السياسي الذي أقرته وثيقة الأمن القومي الروسي لعام 2000، ثمة جانب عسكري. تلخص بمجموعة من الأمور:

1- منحت أحكام الوثيقة حق روسيا في استخدام سلاحها النووي لصد أي عدوان يقع عليها أو يهدد مصالحها، خلافاً لوثيقة العام 1993 التي قصرت استخدام الأسلحة النووية ضد توسيع حلف الناتو فقط.
2- أقرت وثيقة 2000 ما جاء في وثيقة 1993 عن حق روسيا في النشر الاستراتيجي لقواتها التقليدية لمواجهة الأزمات التي تهدد الأمن الروسي، سواء كانت صادرة من منطقة الكومنولث الروسي أو دول أوربا الشرقية، كما أنها وسعت من البعد الجيوبوليتكي لاستخدام القوة التقليدية الروسية ليشمل التدخل في مناطق بعيدة إذا طلبت إليها الأمم المتحدة ذلك. وهذا خلافاً للمذهب العسكري الأمريكي القائم على الاستخدام الوقائي والاستباقي للقوة.
3- أقرت الوثيقة حق روسيا في تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات التي أشار إليها الجانب السياسي[21].

وقد تمت المصادقة رسمياً على استراتيجية الأمن القومي لورسيا الاتحادية حتى عام 2020، حيث تنطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا، فضلاً عن ذلك فإن الوثيقة ترتبط ارتباطاً كلياً بفكرة تنمية روسيا اقتصادياً واجتماعياً حتى 2020، ووضعت في أساس الوثيقة المنطلقات المحورية الخاصة بتنمية روسيا وضمان أمنها القومي، التي سبق أن طرحها الرئيس السابق ميدفيدف في رسالته التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية يوم 5 تشرين الثاني 2008.

وتناولت الوثيقة تحديات الطاقة ومصادرها الطبيعية، وخصوصاً تلك التي تقع في حدود روسيا الاتحادية، إذْ ستتركز السياسة العالمية في هذا الشأن مدة طويلة على السيطرة على مصادر الطاقة، بما في ذلك مواطنها في منطقة الشرق الأوسط، والجرف القاري لبحر بارنتس، وغيره من مناطق القطب الشمالي، وفي حوض بحر قزوين، وآسية الوسطى؛ ممَّا قد يفقد بعض الدول سيطرتها على انتشار الأسلحة التقليدية، الذي سيؤدي بدوره إلى تفاقم النزاعات الإقليمية الموجودة أصلاً، والإخلال بتوازن القوى القائم بالقرب من حدود روسيا وحلفائها، ومنَ ثمَّ احتمال نشوء نزاعات سياسية وعسكرية جديدة. كما لا يمكن إخفاء دور الشركات النفطية الأميركية والأوربية العابرة للقارات في تلك البقعة من العالم التي تمثل أسلوباً للهيمنة والسيطرة الجيوسياسية لتلك الدول التابعة لها، وقد اقترحت الوثيقة نشر

20- نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 28.
21- المرجع السابق ، ص 30.

معدات تكنولوجيا فائقة التطور، ومتعددة الأغراض على الحدود مع كازاخستان وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان على وجه الخصوص، وزيادة كفاءة الحدود في المنطقة القطبية والشرق الأقصى ومنطقة بحر قزوين لاحتواء ذلك الاحتمال المتوقع خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين. كما تطرقت الوثيقة سالفة الذكر إلى النزاع الروسي مع حلف الناتو "شمال الأطلسي" الذي ترى روسيا الاتحادية بتوسعه إلى حدودها الجغرافية تهديداً مباشراً لأمنها القومي وسيادتها الإقليمية، وقالت الوثيقة: إن روسيا الاتحادية مستعدة لتطوير العلاقات مع الناتو بناء على المساواة في المصالح فيما يتعلق بتعزيز الأمن المشترك في منطقة الأورو أطلسي، وعمق استعداد الحلف وجوهره للأخذ في الحسبان مصالح روسيا المشروعة في تخطيطه العسكري والسياسي، واحترام القانون الدولي والتحولات المستقبلية، واستكشاف أهداف وأعمال إنسانية جديدة، وأشير في الوثيقة إلى أن "عجز البناء الإقليمي والعالمي الراهن الذي يعتمد خاصة في المنطقة الأورو أطلسية على منظمة معاهدة شمال الأطلسي فقط وكذلك تخلف الآليات والوسائل القانونية، هذا كلّه يخلق أخطاراً تهدد الأمن العالمي [22].

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسية الوسطى بالنسبة إلى روسيا:

يطلق مصطلح الجمهوريات الإسلامية على الدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي في وسط آسية بعد انهياره، وهي ست دول: (كازخستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجاكستان، قرغيزستان، أذربيجان).

وتشكل الدول الخمس الأولى منطقة آسية الوسطى، في حين تنتمي أذربيجان إلى منطقة القوقاز، وتظهر الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسية الوسطى في مجموعة من العناصر أهمها:

1- تشغل منطقة آسية الوسطى جزءاً من "قلب الأرض" وفق نظرية ماكيندر الجيواستراتيجية، وهي بهذا التوصيف تبرر التنافس الدولي الشديد للسيطرة عليها من قبل الدول الإقليمية والعلامية، فمن يسيطر عليها فسيسيطر على العالم، كما أن الموقع الجغرافي لمنطقة آسية الوسطى يجعلها صلة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب وشرق وجنوب شرق آسية، فضلاً عن القطاع الأورو آسيوي من روسيا [23].
2- أصبحت منطقة قزوين من أولويات الاهتمامات الغربية، وأهم ما يميّزها الجغرافية السياسية التي تتمتع بها، لما لذلك من دلالة أمنية كبيرة فضلاً عن مخزون الطاقة، إذْ تقع منطقة

22-عبد الحكيم سليمان وادي، الأمن القومي الروسي، دنيا الوطن، تاريخ النشر 2013/2/25 ، ص17-18.
23-ابراهيم عرفات، آسية الوسطى طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2001، ص 112.

قزوين في قلب أوروبا الآسيوية، ومن مصلحة الغرب ألا تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة [24]. وتبدو روسيا في مقدمة الدول المؤثرة في واقع هذه المنطقة، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي فقدت روسيا هيمنتها التاريخيّة على بحر قزوين، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدّول – التي كانت حتّى الأمس القريب جزءاً من الاتحاد السّوفياتي – وجزءاً من النّظام الإقليمي لبحر قزوين، ومن ثَمَّ فإن هذا الصّراع يتجاوز موضوع مصادر الطّاقة ليصل إلى طرح مسألة التوازن السياسي في منطقة تعرف أزمات مزمنة. من هنا كانت السيّاسة الروّسيّة في تعاملها مع الواقع المستجد تتغيّر لتتكيّف مع النّفوذ المتنامي للقوى الإقليميّة والدّوليّة، وبالتّحديد واشنطن وبكين[25].

3- كانت آسية الوسطى والقوقاز على الدّوام في صلب الاهتمامات الروّسيّة، فمن جهة هي حيويّة للأمن الروّسي إذْ ترى السيّاسة الروّسيّة أنّ الدّفاع عن أمن هذه المناطق هو خط الدّفاع الأوّل عن روسيا، ومن جهة أخرى تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه الدّول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتّوسّع اقتصادياً فيها. لهذه الأسباب، وفضلاً عن المعطيات التّاريخيّة، فإنّ روسيا ترى أنّ لديها مسؤوليّات كبيرة لتعزيز الأمن في هذه المنطقة. ونتيجة للأزمات الاقتصاديّة التي كانت تمر بها البلاد، فضلاً عن السّياسة القريبة من الغرب التي انتهجها الرّئيس الأسبق بوريس يلتسن، لم يكن لموسكو سياسة واضحة تجاه بحر قزوين. ولكن التّدّخل الغربي في البلقان، والحرب في الشّيشان، بدأتا تُشعران روسيا أنّها محاصرة، ما أدّى إلى بروز تحوّلات في السّياسة الخارجيّة الروّسيّة [26].إن منطقة آسية الوسطى تمثل المجال الحيوي لروسيا، وتعدُّ روسيا تدعيم الأمن الجماعي مع هذه الدول في إطار رابطة كومنولث الدول المستقلة هو الخيار الأمثل للأمن العسكري الروسي[27].

4- تأتي أهمية منطقة آسية الوسطى بالنسبة إلى روسيا من وجود أعداد كبيرة من الروس في الدول المشكلة لها، حيث هناك أكثر من 25 مليون روسي منتشرين في دول آسية الوسطى

---

[24] – هدى راغب عوض، مستقبل الدول المستقلة حديثاً في مناطق قزوين والقوقاز ووسط آسيا، السياسة الدولية، العدد 137 ، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1999)، ص 348.

25- Gregory Hall $ Tiara Grant, Russia China and the Energy Security P olitics of the Caspian Sca Region after the Cold Wat Mediterranean Quarterly Vol 20 No 2 2009 pp 113-137

26-Ibid

27–المرجع السابق، ص 136.

وباقي دول الكومنولث، يمثلون نسبة يعتدّ بها من سكان هذه الدول[28]. ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس في مناطق وجودهم؛ وذلك لإيقاف الهجرة.

المبحث الثاني: الأهداف الأمنية للسياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية، وآليات تنفيذها.

بدأت روسيا تعيدُ دمج أمنها بأمن آسية الوسطى في منظومة واحدة، من خلال مجموعة من الوسائل، وذلك من أجل مواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنطقة بوصفها جزءاً من المجال الحيوي الروسي. كتهديدات الأمن، والاتجار بالمخدرات، وخطر التطرف الإسلامي، وتدفقات الهجرة، وتراجع دور الولايات المتحدة في أفغانستان الدولة التي تبدو كملحق بوسط آسية والحفاظ على التأثير الجيوبولتيكي الروسي في المنطقة، حيث يُقاسُ نفوذ روسيا بقدرتها على تشكيل التوجه الاستراتيجي للمنطقة، والحد من نفوذ الولايات المتحدة، وتشكيل التوجه الاقتصادي، وإبطاء تقسيم الفضاء الاقتصادي كنتيجة لقوة الجذب الصينية، وآلية زرع الشبكات والقوة الناعمة في وسط آسية[29].لذلك كان من الضروري دراسة التهديدات التي تواجه المنطقة لبيان الأهداف الأمنية للسياسة الروسية تجاهها.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة:

تواجه الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ استقلالها تحديات أمنية مختلفة ومتعددة نجمت عن غياب الشروط السياسية والاقتصادية التي ينبغي توافرها لتحقيق الأمن. ويمكن تصنيف هذه التهديدات إلى تهديدات تقليدية تحمل الطابع العسكري، وتهديدات غير تقليدية يغيب فيها العنف المسلح.

أولاً: التهديدات التقليدية:

يقصد بالتهديدات التقليدية الحاصلة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة المخاطر كلّها التي حملت الطابع العسكري، والتي نجمت عن اختلال موازين القوى بين تلك الدول، فضلاً عن عجزها في مجابهة تلك التهديدات:

28- المرجع السابق، ص 136.

29- Marlene Lanuelle, Russia and Central Asia, Policy brier EUCAM European National Policies Series , 17 September 2014 p1

1–الخلافات الحدودية:

تعدُّ الخلافات الحدودية من أهم المخاطر التي تهدد أمن الجمهوريات الإسلامية المستقلة؛ وذلك بسبب الترسيم العشوائي لتلك الحدود من قبل السوفييت، حيث لا تتطابق الحدود السياسية لتلك الدول مع الحدود العرقية، ما يجعل إمكانية النزاع مهيأة للحصول على السلطة أو اقتسام الموارد الطبيعية.

تثير أوزباكستان مطالبها الحدودية لنها تشترك حدودياً مع أغلبية الجمهوريات، ولديها العدد الأكبر من السكان، إذْ تتطلع لتكون مركز النظام الإقليمي المكون من دول آسية الوسطى، وتسعى إلى فرض زعامتها ما يؤدي إلى اختلال توازن القوى في المنطقة. لأوزباكستان مشكلات حدودية مع كل من جمهوريتي قرغيزستان وطاجاكستان حيث لغّمت حدودها مع الأخيرة بحجة منع عناصر المقاومة الإسلامية المسلحة من الدخول إلى أراضيها، وقامت في صيف 1999 بضرب قرية "كراتيليت" القرغيزية بواسطة الطائرات، فضلاً عن مصادرة سبعمئة هكتار من مقاطعة "بنجاكانت" الطاجاكية.[30]

2–التوزع العرقي والأقليات:

تتسم منطقة آسية الوسطى بالتنوع الثقافي واللغوي والعرقي، وهذه بدورها تعدُّ من أبرز العوامل المحركة للصراع السياسي في آسية الوسطى. تسكن منطقة آسية الوسطى عدة قبائل، وتضم أربع عشرة مجموعة سلالية *.

تعدُّ كازخستان حالة فريدة سواء من حيث أهميتها لروسيا أو من حيث تركيبها العرقي /الديني، فهي الدولة الإسلامية الوحيدة من دول آسية الوسطى التي توجد بها أكبر نسبة للروس من بين إجمالي السكان، أمَّا طاجكستان فسكانها خليط من الطاجيك، والأوزبك، والتتار، والقرغيز، والتركمان، والروس، والأوكرانيون، ويشكل المسلمون 84.2% من السكان، والنصارى 11.5% أمّا أوزبكستان فأهم عناصر سكانها أوزبك، وتتار، وطاجيك، وروس، وأوكرانيون، وكوريون، ونسبة المسلمون فيها نحو 68.8% والنصارى 12.6% واليهود 0.6% واليهود 0.6% ، أمّا بالنسبة إلى التركمانستان فهناك نحو 400000 من أصل روسي يعيشون فيها. إذْ تضطر روسيا للإبقاء على قوات عسكرية هناك، خاصة على حدودها

30– عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، أطروحة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007، ص 136.

* – من القبائل التي تسكن آسية الوسطى : القازاق، القلمق، التركمان، الأوزبك إمَّا السلالات فهي: الشعوب المتحدثة بالتركية، التتار، الأيجور، الأيزيري، الباشكير، الأوزبك، الكازاخ، التركمان، الطاجيك، القرغيز، الكاراكالباك، العناصر القوقازية (داغستانيون – شاشان أنجوش – شركس أنجار)، القرتشاوي، الغجر أو النور.

مع كل من أفغانستان وإيران لمكافحة المخدرات وصد تيار اللاجئين والأصوليين الإسلاميين عن دخول البلاد [31].

ومن أمثلة الصراعات العرقية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة الصراع بين الأوزبك والميسكيت في قيرغيزيا، ومطالب الطاجيك بضم بخارى وسمرقند في أوزبكستان، ومطالب جاجاكستان بفصل مقاطعة باتكين عن قرغيزيا وضمها إليها [32].

3-تجارة المخدرات:

تحولت الجمهوريات الإسلامية المستقلة في السنوات الأخيرة إلى سوق للمخدرات الآتية من باكستان وأفغانستان، فضلاً عن تحولها إلى مجمّع يختص بإنتاج المواد المخدرة، إذْ عَدَّ رؤساء الجمهوريات الإسلامية في مؤتمر القمة الثالث في نيسان 1999 بعشق أباد أن تجارة المخدرات تمثل تحدياً للأمن الوطني والإقليمي[33]. فقد أظهرت دراسة أعدتها "مارتا بريل ألكوت" عن تأثير المخدرات في الوضع الأمني في المنطقة وصول هذه المجتمعات إلى مرحلة خطيرة، فهي لم تعد تلك المجتمعات البسيطة المحافظة، لأن معدلات استهلاك المخدرات فيها أصبحت تعادل النسب المسجلة في الدول الغربية، ففي أوزباكستان تقر المصادر الرسمية بتسجيل 22000 فرد يتعاطون المخدرات، في حين تشير المصادر غير الرسمية إلى وجود عدد أكبر يتجاوز 200000 فرد، ويصل عدد متعاطي المخدرات في قرغيزستان إلى أكثر من 50000 فرد[34]. وتشير تقارير وزارة الخارجية الروسية إلى أن نحو 93 % من الحشيش و 85 % من الماريجوانا و 73% من الأفيون الموجود في السوق الروسية مصدرها جمهورية كازاخستان أو تدخل إلى الأراضي الروسية عبر الحدود الكازاخستانية مؤكدة صعوبة القضاء على ظاهرة التهريب بالنظر إلى الحدود الروسية الكازاخستانية الشاسعة. وإذا كانت روسيا غير قادرة على حراسة حدودها، وهي التي تمتلك العدة والعتاد اللازمين لذلك فكيف لدول آسية الوسطى أن تحقق ذلك.[35]

31 – يزن عوض أحمد الوردات، علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسية الوسطى الإسلامية (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان)، أطروحة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن ، 2011، ص 45-47.

32- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 139.

33- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 138.

34- Olcott, Martha-Brill, "Pipeline and Pipe Dream: Energy Development and Caspian Society" Journal of International Affairs, Fall 1999 , Vol. 53.N 01,31

35- Vitaly Naumkin, Irina Zviagelskaya : "The southem tier : Non-traditional threats Challenges and Risks for Russia Securiy" Http: //www.iicos.org/English/enlibrary/libr/31.3.00.htm1.

ثانياً – التهديدات غير التقليدية:

تتمثل التهديدات غير التقليدية بالتهديدات غير العسكرية التي تتعامل معها الدولة بوصفها مشكلات مترابطة من خلال منهج كلي يراعي التشابك بين الأسباب الداخلية والخارجية.

وتتمثل التهديدات غير العسكرية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة فيما يأتي:

1-الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين:

تشكل الجمهوريات الإسلامية المستقلة ملاذاً لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من أفغانستان بسبب الحرب[36]. بلغت هجرة العمال من آسية الوسطى إلى روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 إلى عام 2010، أكثر من مليوني نسمة دخلوا بشكل قانوني، معظمهم من الناطقين بالروسية، لكن تتبع الهجرة غير القانونية في روسيا أمر صعب، لكنها تقدر أيضاً بـ 5-8 مليون شخص دخلوا البلاد بشكل غير قانوني. والعوامل الرئيسية التي تسبب تدفق المهاجرين إلى روسيا هي فروق في نصيب الفرد من الدخل والأجور، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر في تلك البلدان، إذْ كان متوسط الأجر في طاجاكستان 10 % فقط من متوسط الأجر الروسي في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والأجور في قيرغيزستان وأوزبكستان كانت أعلى بقليل من 20%، ويعدُّ ارتفاع معدل النمو السكاني عاملاً مهماً. وطوال مدة ما قبل الأزمة بأكملها، كانت كازاخستان هي الأقرب إلى روسيا في مستوى الأجور، واستضافت أيضاً عدداً كبيراً من المهاجرين من بلدان آسية الوسطى بين 2000-2008، على الرغم من النمو الشامل للأجور، ظلت الفروق الإقليمية مستقرة.

ويعزز الهجرة في المنطقة أيضاً الإبقاء على نظام دون تأشيرة بين بلدان رابطة الدول المستقلة وروسيا.

وقد تزايد تدفق القوى العاملة إلى روسيا من بلدان آسية الوسطى باستمرار طوال مدة ما قبل الأزمة كلّها، وكانت أعلى معدلات نمو للهجرة من (أوزباكستان، وطاجيكستان وقيرغيزستان). وفي عام 2005، شكلت هذه البلدان الثلاثة 16.8% من المهاجرين جميعهم إلى روسيا و 34.3% منهم من بلدان رابطة الدول المستقلة. وزادت هذه الأرقام إلى 23.4% و 44% في عام 2006، وإلى 41% و 61% في عام 2007. وبحلول نهاية عام 2010، شكل مواطنو البلدان الثلاثة 55% من إجمالي القوى العاملة الأجنبية القانونية في روسيا، و72% من القوى العاملة من بلدان رابطة الدول المستقلة. ووفقاً لما

36- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 137.

ذكرته مصلحة الهجرة الاتحادية الروسية، فإن مليونين من مواطني أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان من أصل 6.3 مليون أجنبي وصلوا إلى روسيا في عام 2009.

إن الاحتفاظ برصيد إيجابي للهجرة أمر حيوي للحفاظ على سكان روسيا وتعويضها عن النقص الحاصل بسبب الأزمة الديموغرافية الناجمة عن انخفاض السكان الطبيعي. وفي هذا السياق، فإن هجرة اليد العاملة تعوض في الوقت نفسه عن هذا النقص الطبيعي، إذ غطت تدفقات الهجرة الخسائر السكانية الروسية بسبب الوفيات عام 2009. وللمرة الأولى خلال مدة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وعلى النقيض من ذلك، في عام 2010، لم يتم تعويض انخفاض السكان الطبيعي.[37] وتبدو الهجرة بنوعيها القانوني وغير القانوني مشكلة حقيقية تعاني منها روسيا ودول آسية الوسطى سواء أكانت هذه الهجرة منها أم إليها.

2- <u>صعود الإسلام السياسي</u>:

يشكل الصعود المحتمل للجماعات الإسلامية في آسية الوسطى تحدياً كبيراً للجمهوريات الإسلامية المستقلة خاصة في ظل "الصحوة الإسلامية" التي عرفتها تلك الجمهوريات منذ سبعينيات القرن الماضي، بحيث بدأت الحركات الدينية تحيي الشعائر والتقاليد الإسلامية التي تراجعت بسبب المنع السوفييتي لها، ويعود اشتداد المعارضة الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى رفض الحكومات ذات الخلفية الشيوعية فتح المشاركة السياسية، ورفض تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية الذي يسمح للتيارات الإسلامية بالمشاركة في الحكم، وكان من نتائج هذه السياسة تحويل المعارضة الإسلامية من مشكلة أمن رخو (تهديد غير تقليدي) إلى تهديد عسكري. وتعدُّ الحرب الأهلية في طاجاكستان (1992-1997) والغارات المسلحة التي تشنها حركة أوزباكستان الإسلامية على الأراضي الأوزبكية والقرغيزية من أهم مظاهر التهديدات العسكرية للمعارضة الإسلامية في المنطقة[38]. وتقر روسيا بأن معظم من يشكل هذه الحركات الإسلامية هم من السكان المحليين (الذين غالباً عادوا من أفغانستان بشكل غير مباشر). والخشية من انتقال هذه الجماعات إلى روسيا، واختراق مجتمع المهاجرين الواسع النطاق، والتواصل مع تمرد شمال القوقاز أو الجماعات الإسلامية الأخرى على امتداد المنطقة الروسية[39].

37-Irina Sinitsina Economic Cooperation Between Russia and Central Asian Countries:Trends and Outlook, Institute of Public Policy and Administration, University of Central Asia WORKING PAPER NO.5,2012 pp38-40 – الأرقام الواردة في هذه الصفحة تعود للمرجع السابق نفسه.

38- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 137.

39- Marlene Laruelle Russia and Central Asia, p3

3-التهديدات البيئية:

تعاني الجمهوريات الإسلامية من العديد من الأخطار البيئية، إذْ حددتها الأمم المتحدة في ظاهرة التصحر، وارتفاع نسبة ملوحة الأرض، فضلاً عن التلوث وتراجع حجم الموارد المائية.

إن التداخل بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية وتشابكها يجعل من المجال الجيوبولتيكي الآسيوي الإسلامي منطقة غير مستقرة أمنياً، وما يزيد تعقيد الحالة الأمنية هو الاختلال المتفاقم بين التحديات الأمنية وهشاشة البنى التي تملكها تلك الدول في تحقيق أمنها. وما يضاعف من حدة مشكلات الأمن التقليدية هو تزامن ضعف القدرات العسكرية مع تنافس دول الجوار وخاصة روسيا، إذْ تكتسي التهديدات الأمنية التي تواجهها الجمهوريات الإسلامية أهمية بالغة للأمن الروسي نظراً إلى قرب المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من روسيا، وللطبيعة الانتشارية لتلك التهديدات إذ يمكن لهذه الأخيرة أن تمتد إلى داخل الإقليم الروسي الذي يواجه بدوره العديد من التهديدات الأمنية خاصة من جانب الحركات الانفصالية في الجنوب، كما تشكل تلك التهديدات مبرراً لتدخل القوى الغربية الساعية إلى ضمان وجود دائم في المنطقة؛ وهذا ما يضعف من الوضع الجيوبولتيكي الأمني الروسي في المنطقة، وعليه يتأكد أن القوى الخارجية تمثل محدداً للسياسة الأمنية الروسية تجاه جمهوريات آسية الوسطى الإسلامية المستقلة.[40]

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية للسياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية:

في ضوء محددات السياسة الأمنية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسية الوسطى، المتمثلة في منع هذه الجمهوريات من الخروج عن المظلة الأمنية الروسية، وإعاقة محاولاتها لبناء قوتها العسكرية الذاتية، واستعمال الروس القاطنين في تلك الجمهوريات ذريعة للتدخل في شؤونها، والاعتماد على أعداد كبيرة من جنود تلك الجمهوريات من أجل العمل مع الوحدات العسكرية الروسية في حماية الحدود.

في ضوء هذه المحددات تتبلور مجموعة من الأهداف الأمنية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، يأتي في مقدمتها احتواء النفوذ الأمريكي والغربي وتطويقهما، والإفادة من ثروات المنطقة في إعادة الاقتصاد الروسي إلى سابق عهده، وعودة التركة العسكرية السوفيتية إلى روسيا بوصفها الوريث الوحيد لما خلفه الاتحاد السوفيتي من قوة عسكرية على أرض هذه الجمهوريات، ثم

40- المرجع السابق، ص 139-140.

أهداف سياسية تنطلق من رؤية جيوبولتيكية للمنطقة كونها تشكل الحديقة الخلفية لورسيا، ويجب إخضاعها للنفوذ الروسي، ومنع نفوذ أية قوة أخرى إليها[41].

أولاً – تطويق النفوذ الأمريكي والغربي:

إن الشعور بالـ "لا" أمن لدى روسيا بدا واضحاً بعد تمدد النفوذ الأمريكي الكبير في آسية الوسطى، ما يهدد الأمن القومي الروسي؛ وفي هذا السياق قاومت روسيا المشاريع الأمريكية كلّها في المنطقة بدءاً بتوسيع حلف الناتو باتجاه الشرق[42]، إذْ رأت في انضمام دول كانت تحت مظلة حلف وارسو، وفي صراع مستمر مع الاستراتيجية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة كبولندا وتشيكيا والمجر بأنه خطأ تاريخي.

إن الرفض الروسي لتوسيع حلف الناتو يأتي في سياق رؤية مفادها أن توسيع حلف الناتو يؤدي إلى عزل روسيا وإبعادها عن محيطها الشرقي الذي يمثل العمق الاستراتيجي لروسيا في صراعها مع الولايات المتحدة، وما يؤكد ذلك رفض الناتو عضوية روسيا فيه[43].

ثانياً: احتواء العنف والحركات الإسلامية الأصولية:

تنظر روسيا إلى الأصولية الإسلامية على أنها تهديد رئيس لمصالحها في المنطقة، إذْ بدأت دول آسية الوسطى تطالب روسيا أن تؤدي دور ضامن الأمن فيها، لعدم قدرتها على التصدي لتصاعد التيارات الأصولية في آسية الوسطى، واستعمال تلك التيارات للعنف؛ مما هدد بالتأثير في الأمن القومي الروسي، ووحدة الأراضي الروسية[44]. فكان التوغل العسكري الروسي لحفظ الاستقرار في عدد من دول الكومنولث، انطلاقاً من أن لروسيا هذه المسؤولية، وإنه إذا لم تقم بذلك فالفراغ الناجم سيتم ملؤه من قبل دولة أخرى لن تكون بالضرورة صديقة لروسيا.[45]

41- هاني الياس خضر، سلمان علي حسين محمد، التنافس الدولي في منطقة آسية الوسطى "دراسة في المقاصد والنتائج"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 18، السنة العاشرة، جامعة بغداد، 2016، ص 27.

42- المرجع السابق، ص 28.

43- محمد السيد سليم، محرر " طريق الحرير الجديد" ، مرجع سابق، ص 134 .

44- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007)، ص42.

45- محمد السيد سليم، محرر "طريق الحرير الجديد"، مرجع سابق، ص 134.

ثالثاً: حماية الأقليات الروسية القاطنة في الجمهوريات الإسلامية:

عبّرت العقيدة العسكرية والوثائق الأمنية الروسية دوماً عن ضرورة حماية الأقليات الروسية أينما وجدت، لأنّها جزءٌ لا يتجزأ من سياستها الأمنية، وربما استخدمت روسيا هذه الذريعة للتدخل بشؤون الدول التي كانت تشكل سابقاً الاتحاد السوفيتي، وانفصلت عنه. إذْ يعيش ما يقارب خمسة وعشرين مليون روسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة ويعانون من الصراعات المحلية، كما هو الحال في طاجاكستان، مع تردي الظروف الاجتماعية التي دفعتهم إلى الهجرة إلى روسيا، فقد هاجر في بداية التسعينيات 200000 روسي من كازاخستان نحو روسيا؛ الأمر الذي جعلها تعمل على إيقاف موجات الهجرة إليها لأن تكلفة استيعابهم مكلفة وكارثية بالنسبة إلى الاقتصاد الروسي[46] فحمايتهم داخل بلدانهم أقل تكلفة وأجدى أمنياً.

رابعاً: منع قيام دولة كبرى أو وحدة إقليمية على الحدود الجنوبية لروسيا:

تعمل روسيا على منع قيام أي تكتل إسلامي عند حدودها الجنوبية، أو تزايد قوة إحدى الجمهوريات بما يؤدي إلى تزايد قوة إحدى الجمهوريات، أو اختلال توازن القوى في المنطقة وإلى تقليص نفوذها فيه.[47]

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية:

تعتمد روسيا في تنفيذ سياستها الأمنية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة على جملة من الوسائل والأليات تتمثل فيما يأتي:

أولاً: الوجود العسكري المباشر في الجمهوريات الإسلامية:

بدأت روسيا تتدخل في شؤون الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ منتصف التسعينيات، ولدى روسيا تصور واضح عن الاستراتيجية الواجب اتباعها في وسط آسية، يتبلور في إعادة النفوذ الروسي إلى المنطقة ولابدَّ من وجود فرص لدعم حركة الاندماج معها إذ من المستحيل إلغاء سيادة الجمهوريات الإسلامية المستقلة، وفي هذا السياق قامت روسيا بعقد سلسلة من الاتفاقيات العسكرية التي تعطي لقواتها حق التدخل العسكري في الجمهورية الإسلامية، فضلاً عن إقامة قواعد عسكرية فيها، فتحتفظ روسيا بقواعد في مختلف الجمهوريات من أبرزها قاعدة "كانت" في قرغيزستان التي

46-عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 142.

47- لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسية الوسطى (القاهر ة: دار الأحمدي للنشر ، ط1، 2006)، ص 137.

فتحتها عام 2001، وتضم أكثر من5000 جندي روسي، وأكثر من200 مقاتلة وطائرة نقل ومروحيات، إلى جانب قاعدتين في طاجاكستان "دوشنبه"، فتحتها روسيا عام 2004 بموجب اتفاقية بموجب اتفاقية مع طاجاكستان، وفيها أكثر من 5000 جندي روسي، وقاعدة "كيوليات"، وتضم وحدة عسكرية وفيها 50 طائرة عسكرية. وترتبط روسيا كذلك مع بعض الجمهوريات الإسلامية (أوزباكستان وكازاخستان) باتفاقية الأمن المتبادل الموقعة عام 1992، التي أولت مهمة الدفاع عن الحدود الإقليمية للدول جميعاً إلى القوات الروسية بما يضمن إمكانية التدخل الروسي المباشر في هذه الجمهوريات تحت ذرائع حمايتها من التدخلات الإقليمية[48]. وقد أُعِيدَتِ المشاركة الاستراتيجية لورسيا في المنطقة استجابة للتغيرات في المشهد الاستراتيجي في أفغانستان. كما أن لدى موسكو مواقع عسكرية متعددة وقواعد ومنصات فضائية في كازاخستان. ولا تزال روسيا المزود الرئيس من الأسلحة الخفيفة والتسلح الثقيل والطيران التي تباع غالباً بأسعار محلية روسية، فضلاً عن التدريب العسكري للقوات المسلحة في آسية الوسطى، ولاسيَّما الضباط وأجهزة الأمن فضلاً عن العسكريين. وتشترك في عمليات مكافحة الإرهاب، وخطط مكافحة غسيل الأموال على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، كما تشارك روسيا بشكل كبير في تدريب حرس الحدود ولاسيما طاجاكستان[49].

ثانياً: الاتفاقيات وترتيبات الأمن الجماعي:

1- <u>اتفاقية الأمن الجماعي</u>: عملت روسيا على دمج أمنها وأمن الجمهوريات الإسلامية في منظمة أمنية واحدة، وذلك في إطار اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة في طشقند 1992 . وتضم هذه الاتفاقية العديد من الجمهوريات المستقلة بما فيها الإسلامية عدا تركمنستان التي بقيت على الحياد.

إذْ تنص الاتفاقية على منع الدول الموقعة من الانضمام إلى أحلاف عسكرية أو تجمعات ضد الدول الموقعة على الاتفاقية، وتنص على المسؤولية الجماعية للدول الموقعة في حماية أمن الدول الأعضاء وحدودها يعدُّ الاعتداء الخارجي على دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية – طبقاً لميثاق الأمن الجماعي – اعتداء على الدول جميعها ما يقتضي تحركاً جماعياً لصد العدوان. ونظراً إلى أهمية هذه الاتفاقية فقد أكد بوتين عام 2000 ضرورة تقوية الاندماج في إطار كومنولث الدول المستقلة، وخاصة

48- هاني الياس خضر، سلمان علي حسين محمد، التنافس الدولي في منطقة آسية الوسطى "دراسة في المقاصد والنتائج"، مرجع سابق ص 28 .

49- Marlene Laruelle. Russia and Central Asia. P3.

إنعاش اتفاقية الأمن الجماعي التي حُوّلَتْ عام 2000 إلى منظمة الأمن الجماعي، وتم التوقيع على ميثاقها ووضعها القانوني.

2- الاتفاقيات الثنائية: عملت روسيا على توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع جمهوريات آسية المستقلة، تتعلق بتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب والمخدرات (تأمين الحدود الطاجاكية الأفغانية)، والتعاون بين حراس الحدود، وتدريب الضباط، والدعم بالتجهيزات العسكرية [50].

3- منظمة شنغهاي للتعاون: أسست منظمة شنغهاي للتعاون عام 1996 ، وعرفت حينئذٍ باسم خماسي شنغهاي، ضمت المنظمة في البداية كلاً من روسيا والصين، وكازخستان وقرغيزستان وطاجاكستان، وفي عام 2001 انضمت أوزباكستان إلى خماسي شنغهاي الذي تغير اسمه وأصبح منذ ذلك الحين منظمة شنغهاي للتعاون، وفتحت المنظمة أبوابها للراغبين من دول المنطقة بالانضمام إليها [51]. تعدُّ منظمة شنغهاي للتعاون آلية إقليمية للتعاون تهدف أساساً إلى حل قضايا الحدود، ويمكن أيضاً أن يكون لها دور في محاربة التطرف والإرهاب وتجارة المخدرات في آسية الوسطى. إذْ تنظر روسيا إلى المنطقة آسية الوسطى كالغناء الخلفي لها، ومن ثم تنظر إلى امتداد الناتو والوجود الأمريكي في المنطقة على أنه تهديد لمكانتها، ومن ثم فالمنظمة تعدّ دفاعاً ضد هذا التوسع وتثبيتاً لوضعها بالمنطقة. ومنع دول المنطقة من الاتجاه نحو الولايات المتحدة والناتو[52].

بناء على ما سبق حاولت روسيا بآليات مختلفة (اتفاقيات عسكرية واقتصادية وتحالفات) ربط دول المنطقة بشبكة من المصالح والعلاقات تخدم أهدافها ومصالحها في مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي في منطقة آسية الوسطى، وجعل المنطقة ساحة مفتوحة للنفوذ الروسي فقط في المجالات كلّها.

50- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 144.

51- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مرجع سابق، ص 144.

52- المرجع السابق، ص 226.

الخاتمة:

بعد أن استطاعت روسيا الاتحادية إعادة بناء قوتها من خلال استراتيجيات متعددة وضعت في سلم أولوياتها تحقيق أمنها القومي، وعملت على تحقيق ذلك، فكان تطلعها الدائم لاستعادة دور الاتحاد السوفيتي الذي انتهى بانهياره، وانفصال جمهورياته، فقد استطاعت روسيا خلال عقدين ونصف من الزمن أن تعيد بناء اقتصادها، وتحاول إدارة علاقاتها الدولية في سياق مجال جيوبوليتيكي أقرب لما كان عليه الاتحاد السوفييتي من خلال مجموعة من الآليات، ولتحقيق أهداف شتى، أهمها الأمن.

وقد توصل البحث للنتائج الآتية:

1- كان للمجال الجيوبوليتيكي الإسلامي الذي تكونه الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي في آسية الوسطى أهمية بالغة، عمدت روسيا بسبب هذه الأهمية إلى تضمين استراتيجياتها أهمية احتواء هذه المنطقة والتعاون مع دولها لإبعاد تغلغل أي نفوذ دولي آخر يهدد الأمن القومي الروسي، وعلى رأس التهديدات النفوذ الأمريكي الغربي.

2- اتبعت روسيا وسائل متعددة وجود عسكري، واتفاقيات ثنائية، ومتعددةٌ للحيلولة دون الاختراق الغربي لمنطقة آسية الوسطى، وإيقاف تمدد حلف الناتو حتى لو اضطرت روسيا لاستخدام القوة العسكرية، إذ إنَّ تمدداً مماثلاً يعني فقدانها السيطرة على هذه المنطقة، ومن ثَمَّ تهديد الأمن القومي الروسي، خاصة بوجود تهديدات متنوعة ومختلفة المصادر في هذه المنطقة يقف على رأسها خطر الأصولية الإسلامية، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة.

3- إن سلوك روسيا الدولي إزاء بعض القضايا قد يثير تخوف دول هذه المنطقة من الضغط عليها للانتقاص من سيادتها رغم التصريحات المتكررة للمسؤولين الروس بضرورة إقامة علاقات مع دول منطقة آسية الوسطى على أساس التعاون. إذْ إنَّ تدخل روسيا في أوكرانيا على سبيل المثال رغم تأييد الأنظمة الأسيوية ضم روسيا للقرم، لكن ذلك أشعرها بالقلق حيال ما يمكن أن تقوم به روسيا لتحقيق أهدافها.

4- إن الآليات المتبعة كمنظمة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون تفتقر إلى الجدية بوجود التنافس والتجاذبات الدولية المستمرة في منطقة آسية الوسطى.

المراجع

أولا – مراجع باللغة العربية:

1- ابراهيم عرفات، آسية الوسطى.. التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد167 (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني 2007).

2- ابراهيم عرفات، آسية الوسطى طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة،2001.

3- البروفسور خليل حسين، نظام الأمن القومي في القانون الدولي،

http://drkhalilhussein>blogspot>nl/2009/01/blog-post_1982. تاريخ 2017/2/28

4- ثامر كامل ،دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

5- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، أطروحة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

6- عبد الحكيم سليمان وادي، الأمن القومي الروسي، دنيا الوطن، تاريخ النشر 2013/2/25.

7- عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد35 (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،2008).

8- علي الدين هلال، " الأمن القومي العربي دراسة في الأصول "، مجلة شؤون عربية، العدد35، يناير 1984.

9- فهد مزبان خزار، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية، مجلة البصرة، العدد 65، (جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2013).

10- لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسية الوسطى (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، 2006).

11- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2007).

12- محمد السيد سليم، محرر "طريق الحرير الجديد مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2001.

13- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، لبنان: دار النهضة العربية،2008.

14- نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131 (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني 1998).
15- نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة الدراسات دولية، العدد 56 (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،2008).
16- هاني الياس خضر، سلمان علي حسين محمد، التنافس الدولي في المنطقة آسية الوسطى ط دراسة في المقاصد والنتائج"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 18، السنة العاشرة، جامعة بغداد، 2016.
17- هدى راغب عوض، مستقبل الدول المستقلة حديثاً في مناطق قزوين والقوقاز ووسط آسية، السياسة الدولية، العدد 137، (القاهرة، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام 1999).
18- يزن عوض أحمد الوردات، علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسية الوسطى الإسلامية (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان)، أطروحة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

ثانيا: مراجع باللغة الانكليزية:

1. **Barry Buzan, People, States and Fear(London: Wheat sheaf, LTD, 1983.**

2. **Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore : John Hopkins University Press, 1962).**

3. **Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society(Kansas: Kansas University Press,1973).**

4. **Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy(London: Wild Field and Nicholson, 1969).**

5. **McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press , 1966).**

6. **Benjamin Miller,"The Concept of Security :Should it be Redefined"?The journal of Strategic Studies, Vol. 24,No.2, June 2001.**

7. **Barry Buzan and Ole Weaver, Region and powers the structure of international security, New York, Cambridge university , 2003.**

8. **Olga Oliker, Christopher S. Chivvis, Keith Crane,Olesya Tkacheva, and Scott Boston," Russian Foreign Policy in Historical and Current Context" , The RAND Corporation PE-144-A (2015).**

9. **Paul Latawsi, The Inherent Tensions in military doctrine, Royal military Academy sandhurst, Sandhurst Occasional Paper No 5 , Camberley, 2011.**

10. **Charles dick, Russian views on future war part 1, JANE Intelligence Review, Vol.15,NO.9,September,1993.**

11. **Sergiy Tolstov, Dimensions , opportunities and Benefits of Ukraine-NATO Relations: Impact of NATO Enlargement on Ukrain's foreign policy process, Institute of world economy and**

International Relations, National Academy of sciences of Ukraine, ,28 June,2001.

12. **Gregory Hall & Tiara Grant,"Russia, China, and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War". Mediterranean Quarterly,Vol 20 No 2,2009.**

13. **Marlene Laruelle,Russia and Central Asia , Policy brief, EUCAM, European National Policies Series,17 September 2014.**

14. **Irina Sinitsina, Economic Cooperation Between Russia and Central Asian Countries: Trends and Outlook, Institute of Public Policy and Administration, University of Central Asia, , WORKING PAPER NO.5.2012.**

15. **Olcott, Martha-Brill, ((Pipeline and Pipe Dream: Energy Development and Caspian Society)) , Journal of International Affairs , fall Development 1999, Vol. 53,N 01.**

16. **Vitaly Naumkin, Irina Zviagelskaya((The southern tier : Non-traditional threats, Challenges and Risks for Russia Security)),**

http://www.iicos.org/english/enlibrary/libr/31.3.00.html.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2017/6/5